Archive of SID

The Study and Analysis of Different Levels of Linguistic Applications in Nazok Al-Malaeke's Poems

Ehsan Esmaeeli Taheri*
Sayyed Reza Mirahmadi**

Abstract:
The absolute object is known in syntax works as just the absolute object in its usual term, that is to say, the infinitive-single words, which are appointed and also have the same root with the verb, with emphasis or numerical functions, or the expression of the type or substituting the verb. But, apparently, the Jaars and Majrūrs (Preposition Phrases) which can perform such functions and play the role of absolute object have been neglected so far. This is because the Arabic syntax is both diacritic-and-singular oriented, and in determining the role of Jaars and Majrūrs, it often enough to consider a verb or a pseudo-verb factor. While apart from Jaars and Majrūrs which take the role of predicate, adjective, and present tense, it's possible to define grammatical functions for many other Jaars and Majrūrs. The present article uses a descriptive-analytical method relying on some Quranic and non-Quranic examples and tries to highlight that there are two absolute objects: one is the dominant form which is the singular-appointed infinitive that is famous in syntactic norms as absolute object; and the other form which is used rarely, consists of letter (ba) and (kaf) added to co-rooted Majrūr infinitive with verb, considering specific conditions and criteria.

Keywords: Absolute Object, Jaar and Majrūr (Preposition Phrase), Letter (ba), Letter (kaf).

References:

- Al-Quran al-Karim.
- Nahj al-Balaghah, Al-Imam Ali.
- Ibn Aqil, B. A. (1998*). Explanation Ibn Aqil on Al-Efyah*. Beirut: House of Thought Publication.
- Abu Malakarem, A. (2007). *Supportive structures*. 1th edition. Cairo: Al-Mokhtar Institute.
- Abuhaki, A. (2007). *Dictionary of Al-Nafais al-Kabir*. 1th edition. Beirut: Dar Al-Nafais Publication.

* Assistant Professor of Arabic Language and Literature, Semnan University, Semnan, Iran (Responsible author) taheri@semnan.ac.ir
** Assistant Professor of Arabic Language and Literature, Semnan University, Semnan, Iran rmirahmadi@semnan.ac.ir
Received: 06/01/2019 Accepted: 03/06/2019
This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

www.SID.ir

Archive of SID

- Hassan, A. (2001). *Adequate grammar*. 6th edition. Tehran: Nasser Khusraw Publication.
- Hussein, Taha. (no date). *Al-Ayyam*. Cairo: Dar Al Maarif publication.
- Halwani, M. Kh. (no date). *A New Sign in the Science of Grammar*. Beirut: Arab Orient House Publication.
- Samurai, F. (2007). *Meanings of syntax*. 1th edition. Beirut: House of Revival of Arab Heritage publication.
- Shaltout, M. (2004). *Al-Fatawi, A Study of the Problems of the contemporary Muslim in their Daily Life.* 18th edition. Cairo University: Dar El-Shorough publication.
- Safi, M. (2007). *A table in the interpretation of the Koran and its dispensation and statement*. 1th edition. Damascus: Dar Al-Rasheed and Al-Iman institution.
- Zeif, Sh. (no date). *In heritage, poetry and language*. Cairo: Dar Al Maarif publication.
- Abdullatif, M. H. (2001). *Language and poetry building*. Cairo: Dar Ghraib Publication.
- Osman, M. H. (2013). *Interpretation of the Holy Quran and its meanings*. Cairo: Dar Al Rasala for Publishing and Distribution.
- A Group of Authors. (2006). *Elected texts in the Interpretation of the Holy Quran*. 21th edition. Cairo: Egyptian Ministry of Awqaf.
- Omar, A. M. (2008). *Dictionary of linguistic correctness*. 1th edition. Cairo: The World of Books Publication.
- Fakhouri, H. (2011). *History of Arabic Literature*. 6th edition. Tehran: Toos Publication.
- Kolfat, Kh. (2013). *About a new Arabic grammar*. Cairo: Egyptian General Authority for the Book and Library
- Mousavi Garmaroudi, A. (2009). *Persian translation of the Sahife Al – Sajjadi*. 8th edition. Tehran: Hermes.
- Akkashe, O. Y. (2014). Is absolute object really a type of object?. *Al-Manara Journal*, 20(4), 69-109.

Software:

- Jame Al-Taafirs from Al-Nour institute (Version 5/2)

www.SID.ir

Archive of SID

بحوث في اللغة العربية: نصف سنوية علمية محكمة لكلية اللغات الأجنبية بجامعة إصفهان
العدد ٢١ (خريف وشتاء ١٤٤١هـ. ق/ ١٣٩٨ هـ. ش)، ص ١٤٦ ـ ١٣٥

المفعول المطلق المجرور بالحرف[١]

إحسان إسماعيلي طاهري ❖
سيد رضا مير أحمدي ❖❖

الملخّص

إن ما يعرف بالمفعول المطلق في الأعمال النحوية يطلق على المفعول المطلق الاصطلاحي، أي المصادر المفردة المنصوبة المشتركة مع الأفعال في أصلها بتوظيفات توكيدية أو عددية أو بيان نوع أو ما ناب مناب الفعل. ويبدو أنّ الجار والمجرور الذي له فاعلية المفعول المطلق قد تعرّض للجهل والغفلة؛ وهذا ينبعث من أنّ نزعة النحو العربي نزعة إلى الإعراب واللفظ. ويكفيه في تحديد دور الجار والمجرور بتعليقهما وترتيبهما إلى عامل فعلي أو شبه فعلي. هذا ويمكن تعيين دور إعرابي للجارّ والمجرور، علاوة على ما يكون لهما دور الخبر والصفة والحال. وتنوي هذه المقالة بمنهج وصفي ـ تحليلي، بيان ثنائية صورة المفعول المطلق معتمدة على نماذج قرآنية وغيرها؛ والصورتان هما: المصدر المفرد المنصوب، وهو معروف عند النحاة بالمفعول المطلق، وهذا هو القالب السائد؛ والأخرى ـ وهي أقلّ استعمالا ـ تلك التراكيب التي تتألّف من الحرفين: الباء و الكاف والمصدر المجرور من أصل الفعل، وذلك بشروط ومعايير محدّدة. ويمكن تحديد دور إعرابي معين لكثير من الجار والمجرور المستعمل في الجملة. وهذا باعتبار المعنى والتحاشي من الاتجاه الإعرابي.

المفردات الرئيسية: المفعول المطلق، الجارّ، المجرور، حرف الباء، حرف الكاف

١ـ تاريخ التسلم: ١٣٩٧/١٠/١٦هـ. ش؛ تاريخ القبول: ١٣٩٨/٣/١٣هـ. ش.

❖ أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة سمنان (الكاتب المسؤول) Email: taheri@semnan.ac.ir
❖❖ أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة سمنان Email: rmirahmadi@semnan.ac.ir

www.SID.ir

Archive of SID

١ـ المقدمة

يعتبر المفعول المطلق من أنواع المنصوبات الفضلة أو من قيود عناصر الجملة أو الجملة نفسها في النحو العربي. وقسّمه مصنّفو النحو العربي إلى أنواع، فهو إما قيد التأكيد وإمّا قيد العدد وإمّا قيد بيان النوع. واعتباره مطلقاً لأنّه يخلو ممّا يقيّد بقية أنواع المفعولات الأخرى؛ «**فإنّها مقيّدة بحروف الجرّ ونحوها، فالمفعول به مقيّد بالباء، أي الذي فُعِل به فِعلٌ، والمفعول فيه مقيّد بفي، أي الذي حصل فيه الفعل، والمفعول معه مقيّد بالمصاحبة، والمفعول له أي الذي فعل لأجله الفعل، أمّا المفعول المطلق فهو غير مقيّد، بخلاف غيره من المفعولات**» (السامرائي، ٢٠٠٧م، ج ٢، ص ١٢٩). وعلى حسب ما قال ابن عقيل، سبب هذه التسمية هو «**صدق المفعول عليه غير مقيّد بحرف جرّ ونحوه، بخلاف غيره من المفعولات، فإنّه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيّداً كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له**» (١٩٩٨ م، ج ٢، ص ٤٣٦).

والنحو العربي، بصفته نازعاً نحو الإعراب، يعيّن دوراً إعرابياً للألفاظ المفردة، اللهمّ إلا لسبع جمل لها محلّ من الإعراب وعدد من شبه الجملة المؤلف من الجار والمجرور الذي له دور الخبر أو الحال أو الصفة أو الصلة. ولا يرى دور غير ما ذُكر لبقية أنواع الجارّ والمجرور عادة. هذا ويمكن اعتبار دور إعرابي لكثير من الجار والمجرور؛ إذا اتّخذنا وظيفة الكلمات والتراكيب مناطا لتعيين إعراب الكلمات كما أنّ بعضاً من هذه التراكيب يظهر في الجملة في دور المفعول المطلق الذي نحن بصدده في هذه المقالة. ومنطلق هذا الأمر كون المنصوبات الفضلة أو القيود ثنائية القالب أي إنّها إمّا منصوبة وإمّا مجرورة بحرف، نحو نصب المفعول به مباشرة، الذي لا يُعدّ ركناً فضلاً عن أنّه ليس قيداً (ظرفا) أيضاً، وإمّا جرّه بحرف جارّ، مثلما يكون الأمر في نصب المفعول فيه الاصطلاحي الذي يتضمّن معنى «في»، ولا يسمّى ذلك الزمان والمكان مفعولا فيه في عرف النحاة حينما يصرّح بحرف "في" لإفادة معنى الزمان والمكان في الجملة، نحو: "جئت في الساعة الثالثة" و"درست في الصف" (المصدر نفسه، ج ٢، ص١٥٥)، ولو كانت له وظيفة المفعول فيه. و«**المفعول له في الاصطلاح هو المنصوب على ذلك الشكل، وإن كان الجرّ هو الأصل عند النّحاة**» (المصدر نفسه، ٢٠٠٧م، ج ٢، ص ١٩٩ ـ ١٩٨). وما يعرف في الحال هو أنّ واحداً من قوالبها هو شبه الجملة، أي الظرف والمضاف إليه وإمّا الجارّ والمجرور. وفي التمييز كما هو «**عند النّحاة هو اسم نكرة متضمّن معنى (مِن) لبيان ما قبله من إبهام ذات أو نسبة**» (المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٧٠).

ورغم هذا، هناك نماذج لا يُستهان بها من تمييز مجرور بحرف "من"، نحو: "عندي نسيجٌ من حرير". و هذا ما أشرنا إليه في مقالة باسم "دوقالبگی قید در زبان عربی" نشرت في مجلة جستارهای زبانی سنة ١٣٩٥ هـ.ش. وملخّص القول أنّ هذه النظرة الإعرابية إلى تحديد دور الكلمات في اللغة العربية لم تفتح المجال لتسمية شكل المجرور بالحرف في مكانه المقتضي مفعولاً مطلقاً أو مفعولاً له أو مفعولاً فيه. والنقص الآخر في تعيين وظيفة الجارّ والمجرور هو أنّ النحو العربي بسبب نزوعه نحو الإفراد أي تحديد دور الكلم المفردة فقط إمّا لا يقوم بتحديد الدَّور الحقيقي للتراكيب النحوية منها تركيب الجار والمجرور وإمّا يبدي رأيا عنها بشكل ناقص، بمعنى أنّ النحو يكتفي بتعليقها إلى فعل أو شبه فعل ويمتنع عن تعيين دورها ووظيفتها الأصلية، لاسيّما إذا ألّف عدد من الجار والمجرور المتواصل في الجملة تركيبا نحوياً، نحو: "بأيّ نوع من أنواع التعذيب عذّب الله الكفار؟" وظهر كلّ هذا التركيب "بأيّ نوع من أنواع التعذيب" في دور المفعول المطلق.

وما وصلنا إلى أنّ هذه النماذج من الجار والمجرور تبدي لأذهاننا نوعاً من وظيفة المفعول المطلق بأشكالها ومفاهيمها، هو تقصّينا في شواهد قرآنية وغيرها من بقية النصوص بعد جمعها وتأليفها. ومن هذا المنطلق، امتدّت دراستنا وتقصّينا في الموضوع بجدّيّة أكثر؛ ما أفضى بنا جرّاء تلك الجهود إلى الاعتقاد باتّخاذ دور المفعول المطلق لبعض تراكيب الجار والمجرور. وما نعمد إليه

www.SID.ir

Archive of SID

مستندين إلى بعض البراهين النقلية وغيرها باستمداد من المنهج الوصفي ـ التحليلي هو إثبات وجود نوع من المفعول المطلق البياني المألوف والمفعول المطلق البياني التشبيهي المصوغ من شكل الجارّ والمجرور.

والسؤال الأساسي الذي نحن بصدد الحصول على جوابه هو: هل يظهر المفعول المطلق في النحو العربي في قالب الجار والمجرور في الجملة؟ وإذا كانت الإجابة إيجابية فما هو المعنى الذي يؤدّيه وما هي الوظيفة التي يؤدّيها وما هي المواضع التي يشتمل عليها؟ وما يفترض في هذا البحث هو أنّ نموذجي الحرفين الباء والكاف ومجروريهما يوجدان نوعاً من القيد أو معنى القيد، وهذان ينطبقان على نوعين من المفعول المطلق. ومن الضروري هنا تنحية المواضع التي تسبّب الالتباس وإزالتها.

أمّا عن خلفية الموضوع على حدّ تتبّعنا و اطلاعنا، يمكن القول إنّنا لم نعثر على دراسة تضمنها كتاب أو مقالة في موضوع المفعول المطلق المجرور بالحرف بطريقة مباشرة. وما يوجد إشارات شبه صريحة أو ضمنية عابرة لعدد من المفسرين الذين قدّموا أثناء موضوعاتهم التفسيرية استنباطاتهم وتلقياتهم عن المفعول المطلق في بعض نماذجهم والتي نستظهر بها في إثبات ما ندّعيه، وهذا ما يُحيلنا معالجته إلى مكان آخر.

وإذا اتّخذنا عدداً من المصادر المجرورة بالحرف مفعولا مطلقاً ـ على ما ذكرناه سالفا ـ ينحدر الأمر إلى أنّ نظرتنا إلى الموضوع تحيد عن النظرة الإعرابية في هذا الموضوع، بل تميل إلى التوظيف وأصالة المعنى. ونروم فيما يأتي أنواع المفعول المطلق وتقسيماته استناداً إلى آراء فاضل السامرائي التي لها طابع الجدّة، ثمّ ننصرف إلى الحديث عن نوعين من المفعول المطلق المجرور بالحرف، أي أحدهما المجرور بالباء والآخر المجرور بالكاف، وننتهي إلى إثبات مدّعانا بتقديم براهين على ذلك. والنوع الأول أي المجرور بالباء أوسع يتضمّن نوعين جزئيين، علاوة على تلك الأشكال التي تثير الالتباس؛ أمّا النوع الثاني أي المجرور بالكاف فدائرته التوظيفية أضيق مما كان في الأول ولا يبدو أنّه يسبّب اللبس.

٢ـ أنواع المفعول المطلق المنصوب

مما أصبح مألوفا معهوداً عن المفعول المطلق في المؤلفات النحوية، هو أنّه إمّا للتوكيد وإمّا لبيان العدد وإمّا لبيان النوع. لكنّ السامرائي يعدل عن هذا التقسيم في كتابه *معاني النحو* الذي يدلّ على صاحبه المدقق. و يقدّم عن هذا القيد والعنصر الفضلة تقسيما أدقّ وأكمل. فهو يرى أنّ المفعول المطلق إمّا للتوكيد وإمّا لبيان النوع وإمّا للنيابة عن الفعل. ولكلٍّ أقسام فرعية. والمفعول المطلق المؤكد إمّا مؤكد لمصدره العامل، نحو: "هو منطلق انطلاقاً" أو "انطلقت انطلاقاً"، وإمّا مؤكد لمضمون الجملة، نحو: "أنت ابني حقّاً". والمبيّن إمّا بيان لنوع عامله وإمّا لعدده. وهذان هما المعهودان عند النحاة. وقد يكون مبيناً للمقدار أيضاً وهو نوع جديد لا عهد للنحاة به، مثل: "أنا لا أظلمك ذرّة من الظلم". فتبيّن الذّرّة مقدار "الظلم". ويرى السامرائي أنّ كثيرا مما أدرجه النحاة في المبيّن للنوع ليس كذلك، وإنّما هو لبيان المقدار. والنائب عن الفعل أيضا إمّا نائب عن فعل الأمر أو النهي أو الدعاء، نحو: "قياماً لا قعوداً" و"سقياً لك"، وإمّا المصدر الذي لا يصح الإخبار به عن المبتدأ، نحو: "محمّد سيراً سيراً" و"الخوف انتشاراً انتشاراً"، وإمّا المصدر التشبيهي الذي يأتي بعد الخبر من لفظ المصدر، نحو: "له صراخٌ صراخَ الثكلى"، وإمّا المصادر المثنّاة المضافة إلى الضمير التي يُراد بها التكثير، نحو: "لبّيك، وسعديك، ودواليك، وحذاريك، وحنانيك" (المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٥٢ ـ ١٣٢).

وقد استخرج السامرائي عدداً من هذه التقسيمات من آثار السلف وقدّم عددا منها بصفتها أنواعا جديدة. ومهما يكن من الأمر، فإنّ هذا التقسيم يدلّ على إمعان نظر الكاتب وتقصّيه. وما حدا بنا إلى نقل تقسيماته للمفعول المطلق أنّها تتعرّض

www.SID.ir

Archive of SID

لاستخدامنا في بحثنا الأصلي أي المفعول المطلق المجرور بالحرف الجارّ. ومن الواضح أنّ الأقسام الفرعية التي ذكرها السامرائي تتعلّق بما اصطلح عليه النحاة اسم المفعول المطلق المنصوب. وإذا تعرّض المفعول المطلق المجرور بالحرف للإثبات والقبول ستزداد أنواع المفعول المطلق وأقسامه. وفيما يلي، ندخل في نوعين من المفعول المطلق المجرور بالحرف الذي هو موضوع المقالة الرئيس.

٣ـ المفعول المطلق المجرور بحرف «الباء»

وفي هذا القسم نوعان من الجار والمجرور يؤدّيان وظيفة المفعول المطلق: أحدهما دلالة غير تشبيهية وقالبه أقصر، والآخر دلالة تشبيهية وصياغته أطول، فضلا عن أنّهما يمكن أن يتحيّزا ذيل المفعول المطلق المبين للنوع.

٣ـ١ـ المفعول المطلق غير التشبيهي المجرور بالباء

لدينا من هذا النمط شاهدان من القرآن وشواهد أخرى غير قرآنية. وقد عرض المفسّرون تفاسير تكشف عن أنّهما مفعولين مطلقين وتلوح من خلالها التلقّيات التي تدلّ على كون التراكيب قيداً. ويمكن استنباط فاعلية شبه المفعول المطلق لشواهد غير قرآنية. والشاهد الأول من القرآن الكريم: ﴿**فتقبّلها ربُّها بقبول حسن**﴾ (آل عمران ٣ :٣٧)، ويقول الطبرسي في توضيح "بقبول حسن": «**أصله بتقبّل حسن، ولكنّه محمول على قوله "فتقبّلها قبولا حسناً"**» (١٣٧٢ هـ.ش، ج ٢، ص ٧٤٠). وهذا يعني أنّه يستنبط من عبارة "بقبول حسنٍ" مفعولا مطلقاً. وأوّلها العلامة الطباطبائي بـ«**فتقبّلها ربّها تقبّلاً**» (١٤١٧هـ.ق، ج ٣، ص ١٧٤).

وهذا تصريح من جانب صاحب *الميزان* في تأويل العبارة بالمفعول المطلق النوعي وتبديلها به. ونقل أبو حيان التوحيدي عن الزجّاج قوله: «**الأصل فتقبّلها بتقبّل حسن ولكن "قبول" محمول على "قَبِلها قبولاً**» (الأندلسي، ١٤٢٠هـ.ق، ج ٣، ص١٢١). وتأويله الصريح لعبارة "بقبول" بـ"قبولا" ظاهر. والآلوسي البغدادي أيضا بالرغم من أنّه في البداية يرى الباء للاستعانة، لكنّه يعقبه بقوله: «**أي تقبّلها بوجه حسنٍ تُقبَل به النّذائر**» (١٤١٥ هـ. ق، ج ٢، ص ١٣٣). وهو أيضا يتلقّى العبارة قيداً أي بوجهٍ حسنٍ؛ وكأنّ هذه العبارة تبيّن نوع القبول وكيفيته. والذي يدعم هذا الحكم هو أنّ مجمع اللغة المصري أجاز استعمال تراكيب مثل: "بشكل حسن" و"بصورة جيدة" وما شابههما مكان المفعول المطلق النوعي؛ لأنّهما يتضمّنان بيانا لهيأة الحدث أو ... (عمر، ٢٠٠٨ م، ج ١، ص ١٨٣).

ويرى صاحب *الجدول في إعراب القرآن* للعبارة وجهين في الإعراب: الباء حرف جرّ زائد، و"قبول" مجرور لفظا منصوب محلاً على كونه مفعولاً مطلقاً نائب عن المصدر؛ لأنّه ملاقيه في الاشتقاق، وإمّا حرف جرّ أصلي، والجار والمجرور متعلّق بـ"تقبّلها" والباء للاستعانة (صافي، ١٤١٨ هـ. ق، ج ١، ص ٣١٦). وعناية بقلّة مواضع زيادة حرف الجرّ ليس اتّخاذ الحرف زائدا دقيقا، لكنّ اعتباره "قبول" مفعولا مطلقا ما يجلب الانتباه والتأمّل.

والشاهد الثاني الآية: ﴿**وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا**﴾ (النساء ٤: ٨٦). والمجلب للنظر في هذه الآية أنّ فعل "حيّاه تحيّة" يتّخذ مفعولا مباشرا ولا يُتعدَّى بحرف جارّ (أبو حاقة، ٢٠٠٧م، ج ١، ص ٤٦٧). ومعناه أنّ حرف الباء ليس حرفا خاصّا لفعل "حيّى". فمن هذا، لا يمكن وضع "بتحيّة" مفعولا للفعل غير المباشر بواسطة الحرف. إضافة إلى ذلك، أنّ آراء المفسّرين تتعارض عند هذا الشاهد تماماً. فقد اكتفى مؤلّفو كتب إعراب القرآن بأنّ شبه الجملة "بتحيّة" متعلّق بـ"حُيّيتم" فلم يعدّوا للعبارة دوراً إعرابياً واضحاً كاملاً، مما جعل رأيهم فيها ناقصا غير مفيد. ومن بين تلك الكتب التي تطرّقت إلى إعراب القرآن، نرى

www.SID.ir

Archive of SID

الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي *وإعراب القرآن* لمحيي الدين درويش *والإعراب المفصّل* لبهجت صالح *وإعراب القرآن* لدعّاس و... (برنامج جامع التفاسير لمؤسسة نور).

وقد فسّر عشرون من المفسّرين تقريبا عبارة "بتحية" تفسيرا عاماً مبهماً، منهم من جاء بفاعل عام لهذه العبارة قائلين: إذا سلّم عليكم المسلمُ (ابن كثير، ١٤١٩ هـ.ق، ج ٢، ص ٣٢٥؛ الصابوني، ١٤٢١هـ. ق، ج ١، ص ٢٦٩؛ الطنطاوي، بلا تا، ج ٣، ص ٢٤٤)، وإذا سلّم عليكم مسلمٌ (البغوي، ١٤٢٠هـ.ق، ج ١، ص ٦٦٩)، وإذا حيّاكم أحدٌ بتحيّة (المراغي، بلا تا، ج ٥، ص ١١٠؛ وعدد من الكتاب، ٢٠٠٦ م، ص ١٤٨)، ومنهم من جاء بالفعل مبنيّاً للمجهول مما قد زاد إبهام العبارة وسبّب جهلها بحذف الفاعل: إذا أُلقي عليكم سلامٌ (الموسوي السبزواري النجفي، ١٤٠٦ هـ.ق، ج ١، ص ٩٦؛ المصدر نفسه، ج٢، ص ٣١٩)، وإذا سُلِّم عليكم (النسفي، ١٤١٦هـ. ق، ج ١، ص ٣٥١؛ السمرقندي، بلا تا، ج ١، ص ٣٢٣).

فيُستخلص من كلّ هذا أنّ عبارة "بتحيّة" لإفادة الشمول والإبهام؛ لأنّ الفاعل والمكان والزمان والكيفية ونوع الفعل كلّها من المبهمات والعموميات، علاوة على أنها ليست للتوكيد بما أنّ تلقيّات المفسّرين لا تدلّ على هذا، بل القصد منها: "إذا حُييتم بتحيّةٍ ما" أي تكون "ما" صفة لتنكير "تحيّة"، فضلا عن أنّنا نرى تقدير العبارة وبنيتها التحتية بهذه الصورة: "بتحيّة أحسن منها"، أي جاء تأويل العبارة ببيان صفة النّوع.

وعلى حسب ما مضى، يمكن تقدير دور المفعول المطلق النوعي للعبارة "بتحيّة" بمعونة آراء المفسّرين والاستناد إليها. وبهذا الافتراض، يُقدَّر مفعولان مطلقان مجروران، أحدهما المذكور بصفة مقدّرة والآخر المقدّر بصفة مذكورة. وبعد المرور بهذين النموذجين من القرآن الكريم، تواجهنا نماذج غير قرآنية فيها استدعاء ضرب من المفعول المطلق النوعي للذهن، وذلك بواسطة حرف الجرّ والمصدر المشترك مع العامل في أصله، مثلا:

- **«يَقُولُ فِي الدُّنْيَا بِقَوْلِ الزَّاهِدِينَ وَ يَعْمَلُ فِيهَا بِعَمَلِ الرَّاغِبِينَ»** (نهج البلاغة، الحكمة ١٥٠).

- **«وتولّني بأفضل ولايتك»** (الصحيفة السجادية، الدعاء ٢٦: المقطع ١). وقد نابت في هذا المثال صفة التفضيل التي أُضيفت إلى مصدر "ولاية" من أصل الفعل "تولّى" مناب المفعول المطلق.

- ومعنى هذا أنّه يجب على الإنسان ... الإيمان بأنّ وراء هذا العالم المادّي موجوداً بوجودٍ ذاتي غير مكتسب (شلتوت، ٢٠٠٤م، ص ٣٤٥).

- ورغم ما يزعمه الآن بعض من تثقّف بثقافة الغرب (عثمان، ج ١، ص ٥).

- **«ما على ظهر الأرض من رجل مسلم يدعو الله بدعوة إلا آتاه الله إيّاها»** (داود، ٢٠١٤ م، ج ٣، ص ١٠٦٠).

– هذا مميّز بتمييز المفرد وذاك مميّز بتمييز النسبة.

ولا شكّ أنّ بين هذا الجار والمجرور الذي له دور المفعول المطلق أشكال تسبّب الالتباس لانعدام تلك الشروط التي سنبيّنها فيما بعد، وتنفصل هذه الأشكال من أمثلة المفعول المطلق.

- وكثيراً ما يتغيّر المعنى تغيّراً تامّاً بتغيّر بعض الكلمات في التراكيب (حلواني، بلا تا، ص ١١ - ١٠).

- تتعدّد تقسيمات الظرف بتعدّد اعتبارات كلّ تقسيم (أبو المكارم، ٢٠٠٧ م، ص ٢٠).

- إنّ هذه الأخيرة إنّما تتمايز بتمايز نماذج المسند (كلفت، ٢٠١٣م، ص ١٧٩).

- وتطوّر الغزل بتطور حياتهم (ضيف، بلا تا، ص ٣٠).

www.SID.ir

Archive of SID

ـ إلا أنّ هذا التمثيل لم يكن باللغة العربية وقد ذهب بذهاب أصحابه (الفاخوري، ١٣٩٠هـ.ش، ص ٩١٨).

ـ وكانت مصر المهدَ الأول للصحافة العربية فقد أُنشئت سنة ١٨٢٨ م بإنشاء الوقائع المصرية (المصدر نفسه، ص ٩٠٩).

ونشاهد في هذه النماذج أنّ حرف الجر مع ذلك المصدر المجرور من جنس عامله يؤدّي نوعاً من التزامن والسببية، وليس هذا المعنى مما لا يكون في أيّ نوع من المفعول المطلق، فضلا عن عدم إمكان تقدير التركيب المصوغ من "الباء" والمصدر من جنس الفعل في الجملة أي ذلك الشكل المنصوب المألوف في التراكيب الماضية. وبين هذه النماذج المسببة للالتباس ما يكون فعله لازماً والحرف الجرّ "الباء" الذي يلي الفعل مع ذلك المصدر من أصل الفعل، يفيد المطاوعة. وكأنّه يكمل معنى الفعل اللازم أو المبني للمجهول اللذين يعتبران عاملين لذلك التركيب. هذا وإنّ هذا النوع لا يتّصف شروط المفعول المطلق ووظيفته ولا يمكن تبديله إلى الشكل المنصوب دون أدنى شكّ.

ـ **«وحَلِّني بحلية الصالحين»** (الصحيفة السجادية، الدعاء ٢٠ الفقرة ١٠) **«وأَتحِفني بتُحفةٍ من تُحفاتك»** (المصدر نفسه، الدّعاء ٤٧، الفقرة ١٢٧)، **«وقوّني بقوّةٍ كافية»** (المصدر نفسه، الدعاء ٣٩، الفقرة ٤١ و الدعاء ٣١، الفقرة ١٩)، **«وسربلني بسربال عافيتك» وردّني رداءَ معافاتك»** (الدعاء ٤٧، الفقرة ١٢)

ـ **«واصطبغ في الطور الأول من عهد النهضة بصبغة الصياغة اللغوية والنحوية»** (الفاخوري، ١٣٩٠هـ.ش، ص ٩٣٧).

ـ **«فكان من الطبيعي أن تتّسم آثارهم بسمات التحقيق»** (الفاخوري، ١٣٩٠هـ.ش، ص ٩٢٠ ؛ نقلا عن الدسوقي).

ـ **«فكانت أصوات عفاريت تتشكل بأشكال الديَكة»** (حسين، بلا تا، ص ١١).

ـ **«ورأوا أنّ الأدب يجب أن ... يتطبّع بطابع حياته»** (الفاخوري، ١٣٩٠هـ. ش، ص ٩٢٦).

ـ **«أُتُّهم النّحو العربيّ والنُّحاة بتُهَمٍ مختلفة»** (عبد اللطيف، ٢٠٠١م، ص ٢٨٢)

والآن وبعد ذكر نماذج من تركيب "الباء" مع المصدر المجرور من أصل الفعل، والذي له معنى المفعول المطلق ووظيفته، وأيضا بعد ذكر تلك النماذج التي تسبّب الالتباس والشبهة، لا بأس من أن نأتي بشروط ومعايير للتراكيب المؤلّفة من حرف الباء والمصدر المجرور من أصل الفعل الذي له دور المفعول المطلق ابتغاء تمييزه من تلك الأشكال المسبّبة للاشتباه. وذلك على أساس كلّ من التركيبين من التراكيب، والشروط على نحو ما يلي: ١ـ كون المصدر المجرور من أصل الفعل؛ ٢ـ كونه فضلة غير عمدة؛ ٣ـ عدم اختصاص حرف الجر "الباء" بعامله من الفعل أو شبه الفعل؛ ٤ـ ضرورة مجيئه بعد عامله؛ ٥ـ تعلّقه بالعامل أي بفعل الجملة أو شبه الفعل؛ ٦ـ وجود معنى بيان النوع فيه؛ ٧ـ إمكانية اتّخاذ الصفة والمضاف إليه لبيان النّوع؛ ٨ـ انجراره بحرف "الباء" دون بقية حروف الجرّ؛ ٩ـ إمكانية تبديله إلى الشكل المنصوب؛ ١٠ـ انطباقه على أحد أنواع المفعول المطلق أو أجزائه الفرعية. وهذه الشروط العشرة معاً هي التي تدلّنا إلى أن نعتبر هذه التراكيب المؤلَّفة من الجار والمجرور قيد كيفية (مفعولا مطلقا لبيان النوع) دون التمييز أو المفعول به.

٣ـ٢ـ المفعول المطلق التشبيهي المجرور بالباء

www.SID.ir

Archive of SID

يتمثّل في هذا النوع قالب "... الباء + مثل + ما المصدرية + الفعل الذي يكون من جنس ذلك العامل أي فعل ابتداء الجملة". وما نرومه من المفعول المطلق في هذا التركيب النحوي، ذلك التأويل والتقدير الذي ينشأ من هذه الكلم الأربع في هذا القالب. والنماذج المدروسة في هذا القالب كلها قرآنية. فيمكن العثور على نماذج غير قرآنية من النصوص نظماً ونثراً بعد الفحص الدقيق من الأمثلة القرآنية:

ـ ﴿**فَمَنِ اعْتَدى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ ما اعْتَدى عَلَيْكُمْ**﴾ (البقرة ٢: ١٩٤): فادفعوا هذا العدوان بمثله (عدد من الكتاب، ٢٠٠٦ م، ص ٥١).

ـ ﴿**وَإِنْ عاقَبْتُمْ فَعاقِبُوا بِمِثْلِ ما عُوقِبْتُمْ بِهِ**﴾ (النّحل ١٦: ١٢٦): فعاقبوه بمثل ما فعل بكم (المصدر نفسه، ص ٤٧١)، وجاء في *معجم النفائس الكبير*: عاقب فلاناً بذنبه وعلى ذنبه: أخذه على...(أبو حاقة، ٢٠٠٧م، ج ٢، ص ١٢٩٤).

ـ ﴿**فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ ما آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا**﴾ (البقرة ٢: ١٣٧): فإن آمنوا إيماناً مطابقاً لإيمانكم (عدد من الكتاب، ٢٠٠٦ م، ص ٣٢).

ـ ﴿**ذلِكَ وَمَنْ عاقَبَ بِمِثْلِ ما عُوقِبَ بِهِ**﴾ (الحج ٢٢: ٦٠): والمؤمن الذي يقتصّ ممّن جنى عليه ويجازيه بمثل اعتدائه دون زيادة (المصدر نفسه، ص ٥٧٦).

والملحظ الذي يجلب الانتباه هنا في هذه الأمثلة أنّ العبارة "بمثل..." جاءت في معنى كاف التشبيه مما يستحضر للذهن المفعول المطلق التشبيهي الذي هو ضرب من بيان النوع. و الجدير بالذكر هنا أنّ الفعل "آمن" جاء في المعاجم اللغوية مع حرف "الباء". وكأنّ الحرف هذا اختصّ به؛ وفعل "عاقب" أيضا بعد مجيء مفعول عاقل بعده، رافق حرف الباء بمعنى أنّ له مفعولين أحدهما مباشر والآخر غير مباشر؛ أما فعل "اعتدَى" يصاحبه حرف "على" دائماً. ويستخلص أنّ ثلاثة من الأمثلة الأربعة تأتي مع الحرف "الباء" و يمكن أن تثير هذه الشبهة في الذهن أنّ هذا الحرف هو الحرف الخاص لأكثر الأفعال من هذه النماذج، حيث لا يمكن وضعه بين عناصر هذا القالب الذي يصوغ المفعول المطلق.

وما تردّ هذه الشبهة أنّ أكثر المفسّرين قد قدّموا تفسيراً يميل إلى المفعول المطلق نحو: "فإن آمنوا بمثل ما آمنتم" أو "بمثل ما آمنتم به"، حيث ينطبق تماماً على المفعول المطلق النوعي التشبيهي: «**إيماناً مطابقاً لإيمانكم**» (المصدر نفسه، ص ٣٢)، «**فإن آمنوا الإيمانَ الصحيح...**» (المراغي، بلا تا، ج ١، ص ٢٢٦)، «**إيماناً صحيحاً**» (مغنيه، ١٤٢٤هـ.ق، ج ١، ص ٢١٣)، وأيضاً قد فسّروا "بمثل"، بـ"مثلَ" سواء اعتبروا حرف الباء زائداً أو غير زائد: «**وقيل الباء للآلة دون التّعدية... أو لمزيد من التأكيد، والمعنى إذن ...إيماناً مثلَ إيمانكم به ...**» (البيضاوي، ١٤١٨هـ. ق، ج ١، ص ١٠٩)، و«**المعنى فإن آمنوا مثلَ إيمانكم...**» (القرطبي، ١٣٦٤هـ.ش، ج ٢، ص ١٤٢)، و«**فإن أمن أهلُ الكتاب مثلَ هذا الإيمان**» (التفسير القرآني للقرآن، ج ١، ص ١٤٦)، و«**فإن آمنوا مثلَ ما آمنتم والباء زائدة**» (البغوي، ١٤٢٠هـ. ق، ج ١، ص ١٧٣)، و«**فقيل الباء زائدة... تقديره فإن آمنوا إيماناً مثل إيمانكم**» (النسفي، ج ١، ص ١٢٩)، و«**إيماناً مثل إيمانكم**» (ابن عجيبة، ١٤١٩هـ.ق، ج ١، ص ١٧١)، و«**فإذا آمن وسلّم... مثلَ إيمانكم**» (الموسوي السبزواري النجفي، ١٤٠٦هـ.ق، ج ١، ص ١٥٥). أي آمنوا إيماناً مثل إيمانكم، فالباء زائدة (المظهري، ١٤١٢ هـ.ق، ج ١، ص ١٣٦)، في قوله تعالى: "بمثل آمنتم به" ثلاثة أقوال: أحدها أنّ معناه "مثلَ إيمانكم" فزيدت الباء للتوكيد (ابن الجوزي، ١٤٢٢ هـ.ق، ج ١، ص ١١٦)، أو كما جاء في تفسير آخر: «**كما تؤمنون أنتم**» (الحسيني الشيرازي، ١٤٢٤هـ.ق، ج ١، ص ١٨٤).

www.SID.ir

Archive of SID

ولا شكّ أنّ حرف الكاف أداة في معنى "مثل". ويرى الطوسي أيضا للباء في "بمثل ما آمنتم" احتمالات ثلاثة: زيادة الباء، وعدم زيادة الباء وعدّ «مثل» لغواً؛ فقد فضّل عدم كون الباء زائداً وفسّر "بمثل ما آمنتم به" بـ"على مثل إيمانكم" ولايزال هذا التعبير يؤدّي التشبيه، لأنّ "على مثل" بمعنى "مثلَ". ولكنّ الآلوسي قد رأى مرّة أنّ الباء حرف تعدية لـ"آمنوا" و أخرى رآه للاستعانة والآلة واعتبر الفعل "آمنوا" جار مجرى الفعل اللازم (١٤١٥هـ.ق، ج ١، ص ٣٩٤). والمراغي أيضا قد فسّر العبارة "بمثل ما آمنتم" مفعولا مطلقاً مع حفظ الحرف الجارّ الخاصّ لفعل "آمن": **«فإن آمنوا الإيمانَ الصحيح بالله وبما أنزل على النبيين والمرسلين كما نؤمن به نحن»** (بلا تا، ج ١، ص ٢٢٦). والملفت للنظر هنا بعد الإتيان بهذه التفاسير هو أنّ أكثرها نزعت نحو تفسير "بمثل ما آمنتم" مفعولا مطلقاً. أمّا عن اختصاص حرف الباء الجارّ بفعل "عاقب" في الشاهدين فيجب الاستيضاح لفهم هذا الحرف بالمراجعة إلى التفاسير.

ونحن أيضا على حسب قول السامرائي، نقبل أنّ هناك اختلافات جزئية دقيقة بين شكلي ظروف ثنائية القالب في نصبها أو جرّها بالحرف. وكما أنّه يذكر ستة فروق في ذكر حرف "في" وحذفه (٢٠٠٧ م، ج ٢، ص ١٦٢ - ١٥٨)؛ ولاتضرّ هذه الفروق الجزئية بانطباق هذين النوعين في المفعول فيه وفي قيود (فضلات) الفعل الأخر، منها المفعول المطلق؛ لأنّ الشروط التي ذكرناها للنوع السابق تصحّ لهذا النموذج، أي يصبح مجرور الباء بالتأويل مصدراً من جنس العامل أوّلا؛ وإنّه يبلغ المشابهة التي تعتبر إحدى أنواع بيان النوع ثانيا؛ ويتعلّق بالعامل أي فعل الجملة ثالثاً؛ ويُجرّ بحرف الباء دون بقية حروف الجرّ رابعاً؛ ويكون فضلة غير ركن خامساً؛ ولايكون حرف الباء الجارّ خاصاً للعامل الفعلي أو شبه الفعلي سادساً؛ وليس تركيب "بمثل ..." بين النماذج الموقعة في الالتباس والخطأ سابعاً؛ وأخيراً له أهلية التبدل إلى الشكل المنصوب.

٤ـ المفعول المطلق المجرور بالكاف

إنّ النماذج التي في متناول أيدينا من التركيب المؤلّف من الجار والمجرور المقدر مفعولا مطلقاً، تشتمل على ستّ أو سبع عبارات قرآنية مما يمكن رسم قالبها كما يلي: "العامل الفعليّ + حرف الكاف الجار + المصدر من جنس العامل". و إثبات التركيب المتشكل من "الكاف + المصدر من جنس العامل" مفعولا مطلقا يبدو سهلاً؛ لأن الحرف الأُحادي المعنى (الكاف) يكون في معنى "مثل" في عبارة "بمثل" في النوع السابق. وبالرغم من أنّ النماذج القرآنية التالية تكون في متناولنا للدراسة والتقصي، لكنّنا نحصل على نماذج من غير القرآن لهذا القالب إذا تفحّصنا في النصوص المنظومة والمنثورة.

ـ ﴿**وَلا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ**﴾ (الحجرات ٤٩: ٢): **«ولا تساووا أصواتكم بصوته كما يخاطب بعضكم بعضاً»** (عدد من الكتاب، ٢٠٠٦م، ص ٩١٦).

ـ ﴿**خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ**﴾ (الرعد ١٣: ١٦): **«ذهب بهم فرط ضلالهم إلى زعم أنّ أوثانهم شركاء له في الخلق والتدبير»** (المصدر نفسه، ص ٤١٢).

ـ ﴿**كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ ۞ كَغَلْيِ الْحَمِيمِ**﴾ (الدخان ٤٤: ٤٦ ـ ٤٥): **«يغلي في البطون كغلي الماء الذي بلغ النّهاية في غليانه»** (المصدر نفسه، ص ٨٨٤).

ـ ﴿**فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ**﴾ (الروم ٣٠: ٢٨): **«تخافون هؤلاء العبيد ... كما يخاف الأحرار بعضهم بعضاً»** (المصدر نفسه، ص ٧١٦).

ـ ﴿**يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ**﴾ (البقرة ٢: ١٦٥): **«اتّخذ بعض النّاس ... أرباباً غير الله يطيعونهم ويعبدونهم كعبادة الله ويجعلونهم مثل الله»** (المصدر نفسه، ص ٤٠).

www.SID.ir

Archive of SID

ـ ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ (البقرة ٢ : ٢٠٠): «**فاذكروه كما كنتم تذكرون آباءكم بل اذكروه أكثر من ذكر آبائكم**» (المصدر نفسه، ص ٥٣).

ـ ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ (النساء ٤ : ٧٧): «**يخافون النّاس كخوف الله أو أشدّ...**» (المصدر نفسه، ص ١٤٦).

وفيما يلي، نشير إلى البراهين التي تدعم اعتبارنا مثل هذه التراكيب المصوغة من الجارّ والمجرور مفعولا مطلقاً:

ـ يتّخذ محمود صافي في تعيين تعلّق "الكاف + المصدر المجرور" في هذه النماذج القرآنية الجارَ والمجرور صفة لمصدر محذوف، بمثل التقدير التالي: جهراً كجهر بعضكم وخلقاً كخلقه وغلياً كغلي الحميم وخوفاً كخيفتكم وحبّاً كحبّ الله وذكراً كذكر الله وخشية كخشية الله (١٤١٨هـ.ق، ج ١و ٢و ٣و ٥).

هذا، فعلى أساس القواعد النحوية، عدم التقدير أفضل من التقدير. فلا يرى كثير من النحاة تعلّق الجار والمجرور (الظرف) الذي يقع صفة وحالاً خبراً دون الصلة بالمتعلق المحذوف أمرا ضروريا، كابن مضاء القرطبي (ضيف، ١٩٩٣ م، ص ٨١؛ القرطبي، ١٩٨٩ م، ص ٥٨). ولكن عباس حسن يرى اختصار هذا الأمر مسوّغا وذلك ابتغاء التيسير (السامرائي، ٢٠٠٧ م، ج ١، ص ٣٤٧ و ٤٣١)؛ وعلى حسب قوله، تكون عبارة "كجهرِ" صورة أخرى من "جَهرَ" والنماذج الأُخر مثل هذا.

ـ والدليل الآخر الذي الأقوى من الماضي والأقرب من المنطق هو أنّ النموذجين الأخيرين من تلك النماذج عُطف "أشدّ..." فيهما بحرف "أو" على "كذكر". وأيضا في الأخير عُطفَ "أشدّ" على "كخشيةِ..." ونُصبا بالتبعية. فالمعطوف عليه قام مقام المنصوب وكان من الضروري نصبه.

ـ ويعتقد عكاشة في نهاية مقالته المعنونة *بهل المفعول المطلق هو المفعول على الحقيقة؟*، بتقدير حرف الكاف التشبيهي في مثل: "جلست جلوس الأمير" والتقدير: "جلستُ كجلوس الأمير"، فليس المفعول المطلق منصوباً دائماً ومطلقاً دون حرف الجرّ دوماً، بل أنه مقيّد بحرف الجارّ (٢٠١٤م، ص ١٠٣). ومن الواضح، أنّه قد أهمّه المعنى وأن البنية التحتية في اعتبار "جلوسَ وكجلوسِ" متساويين في المثال المذكور، الأمر الذي لم يدفعه إلى السقوط في عراقيل الإعراب.

وما نستخلص من رأيه هذا أنّ كلامه يؤكد على كون تركيب "الكاف + المصدر من جنس العامل" مفعولا مطلقا بيانياً للتشبيه. والملحوظ هنا في هذا التركيب المؤلّف من الجار والمجرور بوظيفته مفعولا مطلقا، وجود تلك الشروط الثمانية أو التسعة التي أسلفنا ذكرها للقالب الماضي "الباء + المصدر من جنس الفعل أو شبه الفعل" إلا الشروط الخاصّة. ويمكن وضع شروط ومعايير لهذا القالب كالتالي: ١ـ كون المصدر المجرور بالكاف من أصل فعل الجملة أي العامل؛ ٢ـ كون هذا التركيب المؤلّف من الجار والمجرور فضلة؛ ٣ـ ضرورة وقوع هذا التركيب بعد عامله؛ ٤ـ تعلّقه بالعامل؛ ٥ـ وجود معنى التشبيه له الذي يعتبر ضرباً من بيان النوع؛ ٦ـ انجراره بحرف الكاف الجار فقط دون حرف جرّ آخر؛ ٧ـ أهلية التبدّل إلى الشكل المنصوب؛ ٨ـ لزوم اتّخاذ المضاف إليه كالمفعول المطلق المنصوب التشبيهي لإكمال مفهوم التشبيه؛ ٩ـ انطباقه مع نوع من أنواع المفعول المطلق أو أقسامه الفرعية.

الخاتمة

www.SID.ir

Archive of SID

ـ لتحديد دور التركيب المؤلّف من الجارّ والمجرور تحديداً تامّاً، لا يكفي تعليقه بعامل فعلي أو شبه فعلي ولا يكتمل تعيين دوره النحوي تماماً ـ كما قام به عدد من أصحاب إعراب القرآن ـ بل يعيّن دوره النحوي الحقيقي باتّخاذ نوع تعلّق تركيب الجار والمجرور هذا بعامله ؛

ـ يمكن تحديد دور إعرابي معيّن لكثير من الجار والمجرور المستعمل في الجملة ؛ وهذا بالطفرة من شرك الإعراب واعتبار المعنى فقط ؛

ـ للمفعول المطلق قالبان، فهما فضلة: القالب الغالب أي الشكل المفرد المنصوب الذي اشتهر بالمفعول المطلق في عرف النحاة، والآخر أقلّ استعمالاً، وهو تراكيب الجار والمجرور المحدّدة بحرف الباء والكاف، والتي لم يعتبرها مفعولا مطلقا أحد حتى الآن ؛

ـ لا يمكن اعتبار أيّ تركيب مؤلّف من حرف الباء أو الكاف مع المصدر المجرور من أصل العامل مفعولا مطلقاً، فإذا اتّصف كلٌّ من هذين التركيبين بجميع الشروط فيمكن أن يكون مفعولا مطلقاً.

❁❁❁

المصادر والمراجع

أ ـ العربية

❁ ***القرآن الكريم***.

❁ ***نهج البلاغة***.

❁ ***الصحيفة السجادية***.

١. الآلوسي، سيد محمود. (١٤١٥ هـ.ق). ***روح المعاني في تفسير القرآن العظيم***. بيروت: دار الكتب العلمية.

٢. ابن عجيبة، ابوالعباس أحمد بن محمّد. (١٤١٩ هـ.ق). ***البحر المديد في تفسير القرآن المجيد***. القاهرة: الهيأة المصرية العامّة للكتاب.

٣. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله. (١٩٩٨م). ***شرح ابن عقيل على الألفية***. بيروت: دار الفكر.

٤. ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (١٤١٩ هـ.ق). ***تفسير القرآن العظيم***. بيروت: دارالكتب العلمية.

٥. أبو المكارم، علي. (٢٠٠٧م). ***التراكيب الإسنادية***. القاهرة: مؤسسة النختار.

٦. أبو حاقة، أحمد. (٢٠٠٧م). ***معجم النّفائس الكبير***. بيروت: دار النفائس.

٧. الأندلسي أبو حيان، محمّد بن يوسف. (١٤٢٠ هـ.ق). ***البحر المحيط في التفسير***. بيروت: دارالفكر.

٨. البغوي، حسين بن مسعود. (١٤٢٠ هـ. ق). ***معالم التنزيل في تفسير القرآن***. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٩. البيضاوي، عبد الله بن عمر. (١٤١٨ هـ ق). ***أنوار التنزيل وأسرار التأويل***. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

١٠. حسن، عبّاس. (١٣٨٠هـ.ش). ***النحو الوافي***. (ط ٦). طهران: ناصر خسرو.

١١. حسين، طه. (بلا تا). ***الأيام***. القاهرة: دار المعارف.

١٢. الحسيني الشيرازي، سيد محمّد. (١٤٢٤ هـ. ق). ***تقريب القرآن إلى الأذهان***. بيروت: دار العلوم.

١٣. حلواني، محمد خير. (بلا تا). ***المغني الجديد في علم الصرف***. بيروت: دار الشرق العربي.

www.SID.ir

Archive of SID

١٤. خطيب، عبدالكريم. (بلا تا). ***التفسير القرآني للقرآن***. (ط ١). بيروت: دار الفكر العربي.

١٥. داود، محمّد محمّد. (٢٠١٤ م). ***المعجم الموسوعيّ للتعبير الاصطلاحيّ في اللغة العربية***. القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر.

١٦. السامرائي، فاضل. (٢٠٠٧م). ***معاني النحو***. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

١٧. السمرقندي، نصر بن محمّد بن أحمد. (بلا تا). ***بحر العلوم***. بيروت: دارالفكر.

١٨. شلتوت، محمود. (٢٠٠٤ م). ***الفتاوى، دراسة لمشكلات المسلم المعاصر في حياته اليومية العامّة***. (ط ١٨). القاهرة: دار الشروق.

١٩. الصابوني، محمّد علي. (١٤٢١ هـ. ق). ***صفوة التفاسير تفسير للقرآن الكريم***. بيروت: دارالفكر.

٢٠. صافي، محمود. (٢٠٠٧م). ***الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه***. دمشق: دار الرشيد ومؤسسة الإيمان.

٢١. ضيف، شوقي. (بلا تا). ***في التراث والشعر واللغة***. القاهرة: دار المعارف.

٢٢. ــــــــــــ. (١٩٩٣ م). ***تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً***. القاهرة: دار المعارف.

٢٣. الطباطبائي، سيد محمّد حسين. (١٤١٧ هـ. ق). ***الميزان في تفسير القرآن***. (ط ٥). قم: دفتر انتشارات اسلامي جامعة مدرسين حوزة علمية قم.

٢٤. الطبرسي، فضل بن حسن. (١٣٧٢ هـ.ش). ***مجمع البيان في تفسير القرآن***. تصحيح: محمد جواد بلاغي. طهران: ناصر خسرو.

٢٥. الطنطاوي، سيد محمّد. (بلا تا). ***التفسير الوسيط للقرآن الكريم***. القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر.

٢٦. عبد اللطيف، محمد حماسة. (٢٠٠١م). ***اللغة وبناء الشعر***. القاهرة: دار غريب.

٢٧. عثمان، محمد حسن. (٢٠١٣ م). ***إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه***. القاهرة: دار الرسالة للنشر والتوزيع.

٢٨. عدد من الكتّاب. (٢٠٠٦ م). ***المنتخب في تفسير القرآن الكريم***. (ط ٢١). القاهرة: وزارة الأوقاف المصرية.

٢٩. عكاشة، عمر يوسف. (٢٠١٤ م). «هل المفعول المطلق هو المفعول على الحقيقة؟». ***المنارة***. المجلد ٢٠. العدد ٤. صص ١٠٩ ـ ٦٩.

٣٠. عمر، أحمد مختار. (٢٠٠٨ م). ***معجم الصواب اللغوي***. القاهرة: عالم الكتب.

٣١. الفاخوري، حنّا. (١٣٩٠هـ.ش). ***تاريخ الأدب العربي***. (ط ٦). طهران: طوس.

٣٢. القرطبي، محمّد بن أحمد. (١٣٦٤ هـ.ش). ***الجامع لأحكام القرآن***. تهران: ناصر خسرو.

٣٣. كلفت، خليل. (٢٠١٣م). ***من أجل نحو عربي جديد***. القاهرة: الهيأة المصرية العامّة للكتاب ومكتبة الأسرة.

٣٤. المراغي، أحمد بن مصطفى. (بلا تا). ***تفسير المراغي***. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٣٥. المظهري، محمّد ثناء الله. (١٤١٢ هـ. ق). ***التفسير المظهري***. تحقيق: غلام نبي تونسي. باكستان: مكتبة رشدية.

٣٦. مغنية، محمد جواد. (١٤٢٤ هـ.ق). ***التفسير الكاشف***. بيروت: دار الكتاب الإسلامي.

٣٧. الموسوي السبزواري النجفي، سيد عبد الأعلى. (١٤٠٩ هـ.ق). ***مواهب الرحمان في تفسير القرآن***. (ط٢). بيروت: مؤسسة أهل البيت.

٣٨. النسفي، عبد الله بن أحمد. (١٤١٦ هـ. ق). ***مدارك التنزيل وحقائق التأويل***. بيروت: دارالنفائس.

ب ـ الفارسية

٣٩. إسمعيلي طاهري، إحسان. (١٣٩٥هـ.ش). «دو قالبگی قید در زبان عربی». جستارهای زبانی. ش ٣٣. صص ١٨ ـ ١.

www.SID.ir

Archive of SID

ج ـ الأقراص المدمجة

٤٠. *جامع التفاسير*. مؤسسة نور. النسخة ٢/٥.

www.SID.ir